

الأصيل والدخل في رأى أبي العلاء المعري

* مهدي عابدي جزيني (الكاتب المسؤول)

** عسگر على كرمي

الملخص

قضية العجمة والكلمات الوافدة إلى العربية قد شغلت أذهان اللغوين العرب منذ القدم، ولكلّ منهم موقفه الخاص تجاه هذه القضية. فأبو العلاء المعري باعتباره أحد أهمّ العلماء الملمين باللغة والملائين بزمامها، أبدى اهتماماً بهذه القضية وله مساهمات نشطة في هذا الصدد.

فهذا البحث باتخاذ الموقف النقدي - التحليلي (معتمداً على المنهج الصرفي) يحاول أن يحدد البصمات الأساسية لموقف أبي العلاء من العجمة والوافد في اللغة العربية في آثاره الشهيرة، فبدا لنا من خلال البحث والاستنتاج أنَّ أبو العلاء في مجته عن "الأصيل والدخل" كان ينطلق من المقابلة بين الأعجمي والعربي ويعالج الفارسية باعتباره أكثر الألسنة تأثيراً في اللغة العربية. وهو يبدي معرفة أصيلة بهذه اللغة فيقوم بذكر أصل المعرب في لغته ويعالج ما يطرأ على أصوات اللفظة في لغتها الأم من تغير عند تعريبها. إنَّ عدم الإلمام بالأصل العربي لبعض المداخل مسألة كانت لها بضماتها في المعالجة المعجمية العلانية وقد يتّأثَّر ذلك في مظهرين أوَّلهما تقريري بالسلب ينفي الأصل العربي وثانيهما تبريري بالإثبات بإقرار الاستعمال من جانب القدامي، ولتجّب هذه المشكلة يعتمد على المعطيات الصّرفية ويتحذّذ من الوزن وحروف الزيادة مقاييساً به يحكم للمادة أو عليها بالإنتماء، وهو يتعامل مع مسألة الدال والمدلول على أساس منطقى ويعيد كل دال إلى معناه اللغوى الذى أفاده في أصل وضعه.

الكلمات الدليلية: أبو العلاء المعري، الأصيل والدخل، العجمة.

*. أستاذ مساعد في اللغة العربية وآدابها بجامعة اصفهان، اصفهان، إيران
mehdiabedi1359@yahoo.com

**. أستاذ مساعد في اللغة العربية وآدابها بجامعة اصفهان، اصفهان، إيران
تاریخ القبول: ١٠/١١/١٣٩٥ ش
تاریخ الاستلام: ١٤/٤/١٣٩٥ ش

المقدمة

ما من لغة إلا وتأثرت وأخذت من غيرها ألفاظاً شتى، وتعابير ومصطلحات متنوعة، انسجاماً مع طبيعة الحياة، وروح التطور، إذ لا لغة بلا مجتمع، ولا مجتمع بغير لغة، ولا مجال لأى تطور بشري وإنساني إلا بالتعاون المثمر والمفيد عبر علاقات متنوعة، تزيد من عملية التحاور والاتصال والتواصل، وأعظم وسيلة لتحقيق هذه المقومات هي اللغة.

ولا يخفى على أحد ما كان للعرب من صلات وعلاقات منذ الجاهلية حتى اليوم مع جيرانهم وسائر الدول والشعوب التي يتبادلون معها المنافع والإمكانات والخبرات، ودائماً يكون للعلاقات بين الدول أثر ذو حدين، إذ هناك تأثير وتأثير. ومن هنا فإن كل لغة تأخذ وتقديم، تهضم ما يتلاءم مع قياساتها اللغوية، وتتدخل ما تراه مناسباً لتتحقق بركب الحضارة والتطور الذي ينمو يوماً بعد يوم.

وكما أن تأثر اللغات بعضها ظاهرة حديثة في الماضي ونشهد لها في الحاضر، فإن مقاومة الألفاظ الدخيلة ومحاولة الاستعاذه عنها بأخرى أصلية، أمر سجلته كتب التاريخ ونراه في عصرنا الحالي، حيث يرى الكثير من الراغبين في الحفاظ على تقافة لغاتهم، أن الأصيل أولى من الدخيل، وذلك لعدة أسباب أوّلها أن الألفاظ الأصلية وإن كانت مستحدثة عادة ما تكون أكثر اتساقاً مع نظام اللغة الصوقي والصرف.

لكن أهم سبب يدفع البعض إلى تفضيل الأصيل على الدخيل في اللغة، هو الرغبة في الحفاظ على وحدتها لأغراض عدّة، فالألفاظ الأصلية خصوصاً في المجالات العلمية تقلّل صعوبة المفاهيم التي تعبّر عنها وتزيل الالالة التي حولها عند العوام؛ فتنقل بذلك الفجوة في الفهم بينهم وبين المتخصصين. واستخدام الألفاظ الأصلية يسّاهم أيضاً في الحفاظ على وحدة اللغة عبر التاريخ؛ لكن لا يكون من العسير على القارئ أن يفهم نصوصاً قديمة كتبت قبل مئات السنين. وعلى سبيل المثال نجد أنه عوضاً عن الكلمة "المستشفى" كان القدماء يستخدمون الكلمة "بيمارستان"، وهي الكلمة ذات أصل فارسي لا يمكن لقارئ العربية اليوم أن يعرف معناها دون شرح.

وأياً كان الأمر فإن حتمية تغيير اللغة عبر القرون لا تعنى أنه ليس من الممكن لأهل

اللغة محاولة توجيه ركونه - قدر الإمكان - نحو الأصيل عوضاً عن الدخل.

أسئلة البحث

نحن في هذا المقال المقتضب في صدد الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما الدليل على معرفة أبي العلاء بمعايير التمييز بين الأصيل والدخل؟ وما هي مناهجه لإثبات كلمة بأنها ذات أصل عربي أو نفيها؟
٢. ما هي معايير المعري في إرجاع بعض المواد الدخيلة إلى لغتها الأصلية؟ وكيف يتعامل مع مسألة الدال والمدلول؟

أهمية البحث

تبعد أهمية هذا البحث في علاقته الوطيدة بعملية التعريب الحديثة التي أصبحت لذاتها، ظاهرة لغوية بارزة تشغل بالمعنيين بسلامة اللغة العربية، والمهتمين بسبل الحفاظ عليها، إذ سنخصص عمنا هذا لبحث معايير الأصيل والدخل في اللغة العربية لدى أبي العلاء المعري لأنّه ذا معرفة أصيلة بأصول المفردات المعرّبة والدخيلة، ويتلكل زمام اللغة ويعمق معرفته باللغة التي يتناولها بالدرس والتحليل؛ ثمّ ندرس كيفية معاملته مع قضية الدال والمدلول.

خلفية البحث

التعريب ليس بدعاً في العربية، فالقدماء عالجوا هذا الموضوع ووضعوا له القواعد، كما أنّهم اهتموا بالعرب في القرآن الكريم وغيره من كلام العرب، وهناك العديد من المؤلفات التي تُعني بالعرب والدخل في العربية، منها: كتاب «العرب من الكلام الأجمى على حروف المعجم» للجو اليقى، وهو في هذا الكتاب قام بنعْزِيْزِ كلّ كلمة إلى لغتها الأصلية، إذ وقع خطأً في كلام اللغويين في هذا الصدد بالنسبة إلى بعض الكلمات، مثل كلمة الأستار، والإسفنج، والبند، والروشم، والفندق، فقد ذكر اللغويون أنها من الفارسية، وهذا ليس بصحيح. ذكر أصل الكلمات الدخيلة مكتوبًا بحروفه الأصلية وكتاب «الألفاظ الفارسية المعرّبة» للسيد أدي شير و«تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة

العربية مع ذكر أصلها بحروفه» لطوبيا العنيسي، و«دلالة الألفاظ» للدكتور إبراهيم أنيس، و«قضية التعرّيب ومتطلبات العصر» للدكتور يحيى محمود على الجندي، و«المعرّب والدخيل في اللغة العربية» لعبد الرحيم عبد السبحان. كما ألف فانيا مبادى عبد الرحيم «القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل» وهو يشتمل على تحقيق نحو ٥٠٠ كلمة مما فات الجواليقى ذكره في كتابه «المعرّب» وكتاب «سواء السبيل فيما في العربية من الدخيل» يشتمل على تحقيق ٤٠٠ كلمة مما فاته في كتابه السابق «القول الأصيل» الذي وعد فيه أن يواصل البحث للكلمات التي فاتته والمقالة التي نشرها الدكتور على جاسم سلمان تحت عنوان «اختلاط اللغة العربية وتدخلها مع اللغات الأخرى» وكثير من المقالات التي لم يفسح المجال لذكرها. أمّا موضوع دراستنا فلم يحظ بدراسة شاملة جامعة حتى الآن.

موضوع الأصيل والدخيل من الموضوعات التي أثارت انتباه كثير من اللغويين والنحاة في الأدب العربي وتناوله علماء اللغة وفحواها منذ القرن الثاني الهجري، على سبيل المثال، "الخليل بن أحمد الفراهيدي" قد تناول العجمة صوتيًا في مقدمة كتاب العين. (الفراهيدي، ١٩٨٠، ج ٢: ٣٠٣) وتناولها سيبويه من زاوية صرفة في بابين، سمى أحدهما بـ«هذا باب ما أعرب من الأعجمية» وسمى ثانهما بـ«هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية» (سيبويه، ١٩٨٩، ج ٢: ٣٠٥)، بسط القول فيهما حول منهج العرب في تعريب الألفاظ الدخلية من حيث الصوت والبناء قاصداً إدراج هذه المفردات الدخلية في نظامهم الصوقي والصرف.

وقد عالج ابن جنّي هذه الظاهرة في باب سمّاه "باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" (ابن جنّي، ١٩٧٥، ج ١: ٣٥٧) وتكلّم أصحاب المعاجم عن هذه القضية المثيرة للجدل، أى عن مسألة اقتباس اللّفظ الأعجمي وعن الأصيل والدخيل وتناولوها من زوايا مختلفة ومقاربات متنوّعة خلال آثارهم ولم يتمّ الإستقلال بالتأليف في هذه الظاهرة إلا في الأزمنة المتأخرة.^١ غير أنّ الاهتمام بهذه القضية لم يستند إلى

١. على سبيل المثال أله أبو منصور الجواليقى كتاب "المعرّب من الكلام الأعجمي" وأله جلال الدين السيوطي كتابه "المذهب في ما وقع في القرآن من المعرّب" وأله شهاب الدين الخفاجي "شفاء الغليل في كلام العرب من الدخيل".

خلفيات وأسس نظرية وتنظيرات ولم يتجاوز الانشغال بالظاهر في الجانب التطبيقي، وأدى ذلك إلى غلبة الإضطراب والتّسويف والفووضى الإصطلاحى التي رافق تجلى هذا المبحث في المؤلفات المعجمية القدية ونتج عن ذلك أن أطلق على اللّفظ "الدخل" مسميات شتى منها: الأعجمى والمعرّب والدخل. ولكن أيّ من هذه الدراسات لم تعالج قضية التّعرّيب لدى المعري على انفراد ولم تفصل القول فيه.

الأصيل والدخل والتّعرّيب لغةً ومصطلحاً

إنّ العرب كانوا في افتراضهم للألفاظ الأجنبية يعمدون كثيراً إلى تلك التي تعبّر عن أمور غير مألوفة في شبه الجزيرة من أزهار وطيور وحمور وأدوات منزلية وغير ذلك من كلمات تتطلبها ظواهر الحضارة والمدنية لدى الأمم العربية التي تتأخّم الحدود العربية كالفرنس واليونان، أي أن استعارتهم في مثل هذه الحالات كانت تصدر عن ضرورة وعن حاجة ملحة، على أنهم قلماً اقتبسوا الألفاظ الأجنبية التي لها نظائر في لغتهم في المعنى والدلالة إعجاباً بأصحاب هذه الألفاظ والشعور بأنهم أرقى ثقافة وحضارة أو للدعائية والتفكير. (أنظر: أنيس، ١٩٦٦ م: ١٠٩)

بناءً على ما تقدّم، فالذى أخذه العرب وأضافوه إلى لغتهم من اللغات العالمية، والذى عرّبوه، والذى درجوه ضمن لغتهم كما هو دون تعديلٍ فيه، يتطلّب منا بدأياً تحديد معنى كلّ من الأصيل والمعرّب والدخل.

فالأصيل: من الأصل أو الأساس، هو الكلمة العربية النّقية، التي لا لبس فيها ولا شك بعربيتها الصّافية، هي كلمة معروفة ومتناقلة ومستعملة في تاجنا العربي ومتّفق على أنها مستعملة وشائعة منذ الجاهلية وحتى اليوم.

والمعرّب: يعني به «نقل اللغة الأجنبية بها إلى اللغة العربية» (المواليقى، ١٩٨٤ م: ١٢)، مع نوع من التعديل أو التّغيير في صورتها بحيث يتناسب مع القواعد الصوتية والصرفية للغة العربية.

إذن "الدخل" هو اللّفظ الذي دخل العربية إما بلفظه ودلالته تماماً، أو بتحريف طفيف في النطق، نحو كلمة "جمرك". وقد قيل بأنّ الدخل هو الهجين والغريب، والذي لا

يُبَتّ بصلة في أيّ من جوانبه إلى اللّغة العربيّة، لأنّه دخل كما هو في زيه وإطاره الأجنبي، كما أنه اعتمد كما هو دون تغيير وتبديل وإضافة وحذف من قبل مجتمع اللغة العربيّة، وموافقة اللّغوين العرب. (أنظر: ابن منظور، ١٩٩٤م، ج ١: ٢٤١؛ والخطيب، ١٩٦٧م: ٢٠ - ٢٤) والعلماء القدامى أحياناً لا يفرقون بين المعرّب والدخل كما نشاهد لدى أبي منصور (الأزهري، ١٩٦٧م، ج ٦: ٢٥٧) وجلّ ما يفرقون بينهم أنهم يحسبون الدخول أعمّ من المعرّب (الجواليقي، ١٩٨٤م: ١٧)، وقد نشاهد الأمر ذاته عند ابن منظور في لسان العرب، فلا يعدو الدخول اللّغوی عنده إلا أن يكون إشارة مُجتزأة إلى جوهر المصطلح بمفهومه الأعمّ الأشمل، وهذا يدلّ على فهم متطور جلّ لظاهرة الدخول في اللغة العربيّة، يقول: وكلمة "دخل" أدخلت في كلام العرب وليس من، استعملها ابن دريد كثيراً في الجمهرة. (ابن منظور، ١٩٩٤م، ج ١١: ١٦ - ١٧)

فالدخل والكلام الأعجمي هنا وُضعاً في مقابل العربي الصحيح، وتلك صورة تزيد مفهوم الدخول وضوحاً وتعزّز استقراره مصطلحاً. وهكذا تعمّم هذا المصطلح "الدخل" بعد ذلك في تعبير حديثة من مثل "المصطلحات الدخلية، والعلوم الدخلية" وما شابه ذلك مما استُعير وأخذ من اللّغات الأخرى.

١. لو استعرضنا ما ذكره المؤلفون وجمعه اللّغويون من الألفاظ الدخلية سواء قبل

الإسلام أم بعده لحصلنا على النتائج التالية:

٢. إن عدد الألفاظ الأجنبية الدخلية قليل جداً قياساً إلى المفردات العربيّة أو
قياساً إلى الألفاظ العربيّة التي دخلت اللغات الأخرى كالفارسية.

٣. إن هذه الألفاظ التي دخلت العربيّة تتعلق بالحسينيات والمصطلحات الأدارية لا
بالمعانيات وقليل منها من مصطلحات الفلسفة وما إليها.

إن ما دخل العربيّة من ألفاظ غريبة لم يبق في أكثر الأحيان على حاله بل صيغ في قالب عربي، فغيرت حروفه إذا كان فيه من المحروف ما ليس في العربيّة وتبديل شكل تركيبه وبنائه حتى يوافق الأبنية العربيّة أو يكون قريباً منها. (الكبير، ١٤٢٣ق: ١٣٦)
والدرس المعجمي الحديث يميّز بين المعرّب والدخل ويذهب أصحابه إلى أن المعرّب هو الأعجمي الذي نقل إلى العربيّة ودخل في نظامها الصّوقي والصرف، بينما الدخول هو

الذى نقل إلى العربية ولكنه حافظ على عجمته ولم يخضع لنظام الصرف، أى أن الأبنية والأوزان العربية لم تتسع لبنيته، فهناك تبدو المفارقة بينهم وبين القدامى استخدموا هذه المفاهيم والمدلولات كمرادفات أحياناً، فكان المعرب والدخل سبيلاً مولداً وعلى سبيل العموم كان الدخل عندهم نقضاً للأصيل.

مدلول الأصيل والدخل لدى المعري

إن أبي العلاء المعري مجازة للقدامى العرب وكما أشرنا، إذ لا يفرقون بين الأعجمى المعرب وبين الدخل، يستبدل مصطلح الدخل بالأعجمى وقليلًا ما، يعتقد بنبوء الكلمة الدخيلة على اللغة العربية؛ فيرى بأن الكلمة الدخيلة حين ورودها في أتون اللغة العربية، تدخل في النظام الصوقي والصرف لها، فتتم إزالة العجمة عنها، نتيجة لصدرورها عن هذه الرؤية لا يذكر في آثاره مصطلح "الدخل"، مجازةً للمصطلح الشائع آنذاك، إذا فهم من هذا المصطلح معنى تنوء وعدم انسجام الكلمة المعربة مع النظام القواعدى للغة العربية، فهو أساساً ينطلق من المقابلة بين الأعجمى والعربى ولتحقيق غرضه يعتمد على أكثر الألسنة تأثيراً في اللغة العربية، فيكون التعريب عنده منهجاً والمعرب نتيجة والأعجمى عنده مرادف للفظة "الفارسى"، على سبيل المثال يذكر أن: «الأكسرة: جمع كسرى وهو ملك العجم وهو تعريب خسرو في الفارسية» (المعري، ١٩٦٥، ج ١: ١٠٤) وتعريب المادة يعني دخوها في نظام اللغة العربية صوتياً وصرفياً وما عرب يُنعت بصفته قبل تعريبه؛ فهو أعجمى أو فارسى وللمصطلحين نفس الدلالة. فـ«الكديون: أعجمى معرب جرى مجرى العرب» (المعري، ١٩٤٤، م ٢٥٣) وـ«الزّردق: فارسى معرب» (المعري، ١٩٦٥، ج ٣: ٣٠٥) الذي هو معرب "زرده" في الفارسية. وـ«الملاب: ضرب من الطيب فارسى معرب». (م.ن: ٤١١)

وإذا حافظت المادة على عجمتها أو فارسيتها ولم يخضع لنظام العربية، يكتفى فيها بأحد الوصفين: أعجمى أو فارسى، فـ«جهنم: اسم أعجمى» (المعري، ١٩٤٤، م ٢١) وـ«آرى: بالفارسية نعم» (المعري، ١٩٣٨، م ٤٢١) وقد يكتفى بالإشارة إلى تعريب المادة دون ذكر ما كانت عليه قبل ذلك فـ«السجل: معرب». (المعري، ١٩٥٧، ج ٢: ١٢٩)

نستنتج من خلال الملاحظات التي أوردها أبوالعلاء في نصّه المعجمي أنَّه كان ذا معرفة أصيلة بهذه اللغة فهو يذكر أصل المُعَرب في لغته ويدلّ على اتقانه اللغة الفارسية وغيرها من اللغات. على سبيل المثال يذكر أنَّ أصل "كسرى" "خسرو" بالفارسية وقد يقترح للكلمة العربية ما يقابلها بالفارسية، «والمطر: الحيط الذي يقدّر عليه البناء وهو الإمام واسمه بالفارسية الترّ» (المعرّى، ١٩٣٨: ٢٩٥) ولا يمكن لمن يقوم بهذه المهمَّة أن يكون جاهلاً باللغة التي يقترح منها ما يقابل المَوَادِ العربية. ويشدّ أزر هذا المعتقد الجازم بما يوليه من عناية لما يطرأ على أصوات اللفظة في لغتها الأمّ من تغيير عند تعريبيها، فـ«الدَّشت: الصَّحراء وهي فارسَى مُعَربٌ أبدل منه السَّين شيئاً علامَة للتَّعْرِيب» (المعرّى، ١٩٦٥، ج ٤: ٣٩٧) وقد يؤرخ المعرّى للتداخل اللغوي أو الفارسي ودخوله في الإستعمال لأول مرّة. من ذلك أنَّ «النَّيزوز: فارسَى مُعَربٌ ولم يستعمل إلا في دولة بني العباس، فعند ذكر ذكره الشَّعراَء». (المعرّى، ١٩٣٦: ٩٨)

مواصفات عجمة الكلمة وأصالتها عند المعرّى

يجدّد المعرّى معيار عجمة الكلمة أو انتماءها إلى لغة الفُرس بعدم خضوعها للنظام الصرفى الذى يعدّ من القواعد الأساسية في قبوها أو رفضها ويتأكد ذلك بعدم وجود بناء صرفٍ يوافقها أى تكون على باب الصُّدفة فـ«دانىث: كلمة أعمجية ولم يوافقها من العربية بناء يجعل اشتقادها منه لو كانت من العرب، لأنَّ حقيقة وزنها "فاعيل" واحتقاده من الدَّنث، لأنَّ الألف والياء زائدتان وليس في الدَّنث شاء معروف.» (المعرّى، ١٩٥٧، ج ٢: ١٦٥) وقد يدخل الأعمجى في النّظام ومن علامات ذلك صرفه، أى قبوله حرّكات الإعراب حسب موقعه في الجملة ووروده على وزن قائم في النظام. غير أنَّ تعريبه قد يتمّ عن طريق الموافقة فـ«سنير، حَقَّهُ أَنْ لَا يَنْصَرِفُ لِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ، إِلَّا أَنَّهُ يَوْافِقُ اشتقاد السَّنَرِ وَقِيلَ إِنَّهُ سَوْءَ الْحُلْقَ وَلَيْسَ بِعُرُوفٍ وَزَعَمُوا أَنَّهُ مِنْ اشتقاد السَّنَورِ وَهُوَ الْمَهْرُ. والسَّنَور: السَّلَاحُ أَعْجَمِيٌّ أَيْضًاً وَقَدْ وَافَقَ هَذَا فِي الْاشْتِقَاقِ.» (المعرّى، ١٩٥٧، ج ٢: ١٣٤)

ولم يغفل أبوالعلاء أن يعلّق في شرحه على غير الفارسَى أصلًا من المَوَادِ اللغوية

المقرضة الدخيلة، فـ«الإسفنج» ضرب من الشّراب يقال أسفنج وإسفنج وهو رومي معرّب وربما قالوه بالدّال، قال الأعشى:

وكان الإسفند الذّكى من المس ك مزوجة باء زلال

(م.ن: ٢٣)

وـ«البرسام بالسّريانية ورم الصدر، لأن البر: الصدر والسام: الورم وهو داء يكثر فيه الهذيان.» (المعري، الم١٩٦٥، ج٢: ٢٣٣) وفي تعليقه على بيت لأبي تمام ذكر أن «بعض الناس ينشد» من عهد إسكندرًا، فيثبت في آخره أفالًّا وذلك من كلام النبط، لأنّهم يزيدون الألف إذا نقلوا الاسم من كلام غيرهم، فيقولون خمراً يريدوا الحمر». (ديوان أبي تمام، الم١٩٨٤، ج١: ٤٨)

ويبدو أنّ حظّ المعري من الإطلاع على اللغات الأجنبية التي أقرضت اللغة العربية لم يتجاوز كما ذكرنا سابقاً، أبسط المظاهر ولعله كان في معرفته بالفارسية أحسن حالاً منه في معرفته ببعض اللغات السامية، فقد التبس عليه مثلاً أمر بعض الموارد، فتردد في انتهاها، كما يلاحظ في بعض شروحه «برقع: اسم من أسماء سماء الدنيا وهو اسم سرياني أو عبراني ويقال: إن اسمه برقيعا.» (المعري، الم١٩٣٨: ١٧٨)

والملحوظ أنّ سمة التردد هذه لم تكن مختصة بأبي العلاء المعري، بل مثلت ظاهرة شملت العديد من المعجميين وقد يشتراك الاثنان في التردد في معرفة أصل اللّفظ فیستعملان فعلاً قلبياً هو «حسب» نفياً وإثباتاً، فـ«الطهيوح» طائر عند ابن دُريد وكذلك عند الأزهرى ولكن الأول علق على ذلك بقوله: «ولا أحسبه عربياً وقال الثاني» أحسبه عربياً. لقد اتفق الاثنان على عجمة هذا اللّفظ رغم اختلاف أسلوب المعاجلة ولكن تعريفها بقى أقرب إلى الشكّ منه إلى اليقين ويفيد ذلك سكتهما عن تسمية اللغة المقرضة. وهذا يفسّر رأينا بجهل صاحب الجمهرة وصاحب تهذيب اللغة التي ينتمي إليها لفظ «الطهيوح».

وفي نفس السياق قال الليث في تعريف «مدج» أحسبه معرّباً ويتجلّى التردد كذلك في استعمال بعض المعجميين أكثر أفعال القلوب دلالةً على الشكّ وهو فعل ظنّ، فقد قال الجوهرى في تعريف الإنجيات «أظنه معرّباً.» (الجوهرى، الم١٩٩٠: ٢٢٥)

ويبدو أنّ هذا الموقف ناجٍ، إضافةً إلى قلة المعرفة باللغات الأجنبية المقرضة، عن الصعوبة في تبيين الأصل وهي قضية لا تخلو بدورها من إشكال، إذا علمنا أنّ بعض الألفاظ في العربية تعود إلى أصول سريانية موغلة في القدم أو إلى "عربة مماتة" حسب تعبير أبي العلاء.

إنّ جهل الأصل العربيّ لبعض المداخل وعدم التأكيد من اللغة المقرضة مسألة كانت لها بصماتها وعلاماتها في المعاجلة المعجمية العلائية وقد تجلّى ذلك في تعريف بعض الموارد، فقد ربط أبو العلاء بين مظهرين أوّلهما تقريريّ بالسلب ويتعلّق بنفي الأصل العربيّ وثانيهما تبريريّ بالإثبات ويتصل بإقرار الإستعمال من لدن القدامى، مما يدعم شرعية اللّفظ في الجريان على الألسنة. فـ«الدرّوب ليس أصلها عربياً» ويقال إنّ أصله غير عربيّ، إلا أنّهم قد استعملوه قدیماً ولما جاء في القرآن الكريم عرفته العرب ورددته في أشعارها.» (ديوان أبي تمام، ١٩٨٤م، ج ٢: ١٧٠)

وإذا لم يتوفّر لأبي العلاء أن يرجع بعض المواد الدّخيلة إلى لغاتها الأصلية، فقد اعتمد المعطيات الصرافية واتّخذ من الوزن وحروف الزيادة، مقياساً به يحكم للمادة أو عليها بالإنتماء إلى اللسان العربي أو غيره من الألسن الأجنبية، فـ«الأندلس»، بناء مستنكر إن فُتحت الدال وإن ضمّت وإن حُملت على قياس التّصريف وأجريت مجرى غيرها من العربيّ، فوزنها فعل وهذا بناء مُستنكر، ليس في كلامهم مثل سفرجل ولا «سفرجل»، فإن ادعى مدّع أنها "فعلل" فقد خرج عن حكم التّصريف، لأنّ الهمزة إذا كان بعدها ثلاثة أحرف من الأصول، لم تكن إلا زائدة وعند سيبويه أنها إن كان بعدها أربعة أحرف، فهي من الأصل، كهمزة اصطبّل ولو كانت عربية، لجاز أن يدعى لها أن وزنها أفعل، أنها من الدلس والتّدليس وأنّ الهمزة والنون زائدتان كما زيدتا في «أنقلح» وهو الشيخ الكبير، ذكره سيبويه فزعم أنّ الهمزة والنون زائدتان وأنّه لا يعرف مثله في الكلام.» (ديوان أبي تمام، ١٩٨٤م، ج ١: ١٧)

وفي تعليقه على بيت البحترى ذكر أبو العلاء أنّ: «الاشتيام» كلمة لم يذكرها المتقدّمون من أهل اللغة، فإذا سئل من ركب البحر عنها، قال البحريّون الذين يسلكون بحر الحجاز يسمّون رئيس المركب "الاشتيام"، فإن كانت هذه الكلمة عربية فهي الافتعال

من شام البرق، لأنَّ رئيس المركب يكون عالماً بشؤون البروق والرِّياح ويعرف من ذلك ما لا يعرفه سواه، فكأنَّه مسمى بالمصدر من اشتمام؛ كما قيل "زور" وهو مصدر زار ودنف وهو مصدر دنف. وفي البحر سمة تعرف بالاشتيماء" وهي عظيمة ويجوز أن تكون سميت رئيس المركب كأنها رئيسة السمك وإذا أخذ بهذا القول فهمزة الإشتمام همزة وصل... وإن كان الاشتيماء كلمة أعمجية فألفه ألف قطع، كألف إبريسم وإبراهيم ونحو ذلك.» (م.ن: ج ١: ١٧)

إنَّ اعتماد المعطيات الصرفية في تبيين أصل المادة المعجمية وهوية اللسان الذي تنتهي إليه، ظهرت آثاره في مؤلفات أبي العلاء وخاصة في "رسالة الملائكة" التي تتمثل في اعتقادنا معالجة صرفية عمقة لجملة من الموارد اللغوية التي تجاذبها "الأصل والدخل" وبقيت معلقة في التفكير اللغوي العربي القديم بين الإفتراض والتيقن فاتفق بشأنها بعض اللغويين واختلف بخصوصها البعض الآخر.

لقد بحث أبوالعلاء في هذه الرسالة المميزة تصوراً ومضموناً ومنهجاً في أصل "ملك" وفي ما هو عربيًّا من أسماء الملائكة مثل منكر ونكير وسائق وشهيد وما هو أعمجىً منها مثل: إسرافيل وجبرائيل وMicahiel وفي ما هو أعمجىً ولكنه يوافق وزناً عربياً مثل: "موسى" وطرح للنقاش موادٌ معجمية عديدة مثل جهنّم وسقر والكمثرة وسفرجل والآية والغاية والشَّاء والإنجيل والشّيطان والمهيمن وغيرها من المواد التي اعتمد في تحليلها منهجاً صرفيًّا مثل خلاصة لما توصل إليه البحث في هذا المجال.

الألفاظ الدخيلة في فكرة المعري

إنَّ اعتماد المعطيات الصرفية في تبيين أصل المادة المعجمية وهوية اللسان الذي تنتهي إليه، ظهرت آثاره في مؤلفات أبي العلاء وخاصة في "رسالة الملائكة" التي تتمثل في اعتقادنا معالجة صرفية عمقة لجملة من الموارد اللغوية التي تجاذبها "الأصل والدخل" وبقيت معلقة في التفكير اللغوي العربي القديم بين الإفتراض والتيقن فاتفق بشأنها بعض اللغويين واختلف فيها البعض الآخر.

لقد بحث أبوالعلاء في هذه الرسالة المميزة تصوراً ومضموناً ومنهجاً في أصل "ملك"

وفي ما هو عربيٌ من أسماء الملائكة مثل منكر ونکير وسائق وشهيد وما هو أعمى منها مثل: إسرافيل وجبرائيل وميكائيل وفي ما هو أعمى ولكنه يوافق وزناً عربياً مثل: موسى وطرح للنقاش مواد معجمية عديدة مثل جهنّم وسفر والكمثري وسفرجل والآية والغاية والشّاء والإنجيل والشّيطان والمهيمن وغيرها من المواد التي اعتمد في تحليلها منهجاً صرفاً مثل خلاصة لما توصل إليه البحث في هذا المجال.

إنَّ الألفاظ الدُّخيلة جاءت في آثار أبي العلاء متنوّعة، منها ما عَرب في العصر الجاهلي ومنها ما تمَّ تعرّيفه بعد مجيء الإسلام ومنها ما لا يكون له في العربية مقابل كبعض ألفاظ الحضارة والسياسة ومنها ما هو من قبيل المصطلحات الخاصة ببعض الفنون والعلوم ومنها ما يتعلّق ببعض الديانات التي سبقت الإسلام أو بعض الأعلام الجغرافية. وفي مجال المَعْرِب دائمًا عالج أبو العلاء أسماء الأنبياء مثل: إبراهيم وموسى وهارون ولوط وأفلاطاً دينية مثل: البطريق والدُّوقس والمجوس، كما عالج أسماء تتصل بأواني الجنة وأحجارها ورياحها مثل الجوهر والأباريق والزمرد والمسك والقرنفل والعنب أو تعبر عن المعاملات في الحياة اليومية مثل الدينار والدرهم والديوان أو تعكس الحياة الجديدة التي توغل فيها العرب في بغداد وغيرها من الحواضر الإسلامية مما يتداول في مجالس اللهـو والغناء مثل بربط وفيهـج وغيرها كثير وهذا دليل على أنَّ أبي العلاء لم يكن انتقائياً، بل كان يعيش اللغة بكلّ مستوياتها وهو أمر يفسّر في اعتقادنا مُرونة موقفه من فصاحة اللّفظ، فهو بصفته معجمياً يرى أنَّ اللغة أوسع من أن يشملها قانون الفصاحة المحدود مكاناً وزماناً.

وإذا كان أبو العلاء قد استعمل في آثاره عدداً كبيراً من الكلمات الدُّخيلة – فقد أحصت فاطمة الجامعي الحبشي في كتابها "لغة أبي العلاء المعرى في رسالة الغفران" أكثر من مائة وخمسين كلمة دخيلة – ولكنَّ أبي العلاء لم يشرح منها إلا خمساً وثلاثين كلمة ولعلَّ هذا يعود إلى كثرة تداولها بين الناس مما أزال كلَّ عائق يحول دون فهمها، فلم يجد داعياً لشرحها أو التعليق عليها، أى تجبيـشـرـحـهـذـهـالمـجـمـوعـةـ وتـنـاـوـلـجـمـوـعـةـأـخـرـىـ من الكلمات الدُّخيلة، فطرحها كقضية لغوية وناقـشـهـاـ واستـعـرـضـآـراءـالـلـغـويـنـ بشـأنـهاـ. ولئن تنوّعت أصول الدُّخـيلـ في آثارـأـبـيـالـعـلـاءـ،ـ فإنـالأـصـلـالـفـارـسـيـ كانـهوـالـغالـبـ

ويفسّر ذلك بما كان للعرب من علاقة بالعنصر الفارسي في الجاهلية وبالجو الحضاري والسياسي الذي عاشته الدولة العباسية، إذ أخذ العرب من الفرس عاداتهم في الأكل والشرب والحكم وانعكس ذلك كله على اللغة العربية.

مسألة الدال والدلول عند المعري

لم تخُلُّ نصوص أبي العلاء بعديه الإبداعي والوصفي من إشارات وملحوظات تعكس في مجملها موقفه من الدلالة بصورة عامة ومن علاقة الدال بالدلول على وجه الخصوص؛ فهو يتعامل مع المسألة على أساس منطقى يعيد كل دال إلى معناه اللغوى الذى يفيده فى أصل وضعه. ولا تُطرح القضية عنده فى مستوى الألفاظ العامة، فإذا فدأه المعنى فى هذا المجال من بديهيات القول وتنائية اللفظ والمعنى قائمة ما دام الأول ترجمان الثانى والمعبر عنه كالواصف له والتالق لمفهومه من واقع الأشياء إلى المتصورات الذهنية عبر الرسالة اللغوية وإنما يطرح الحديث فى العلاقة بين الدال والدلول عندما يتعلق الأمر خاصة بأسماء الأعلام من الأشخاص والمدن والمواضع وغيرها. فالاسم عنده لا يخلو من معنى، مهما كانت علمية.

ذلك أنَّ العلم علامة والعلامة محيلة بالضرورة إلى مفهوم هو علة كيانها ومبرر وجودها، والعلم عند المعري ذو صلة بالأصل المعجمى العام وهو فرع فيه لما فى الأصل من دلول ولا ينبغى بأى حال من الأحوال أن تقطع صلته بجمله الدلالي مهما كان المسمى الذى يعينه.

إنَّ اللغة عند المعري هي الحياة وهى نظام يعكس حركة الطبيعة ولا قيمة لأى عنصر فيها ما لم يعبر عن مقصود يحيل إلى المعنى، لذا فإنَّ انتفاء العلاقة بين الكلمات والأشياء أى بين الدال والدلول ضربٌ من العبئية باعتبار ذلك خروجاً عن منطق النَّظام ومقتضياته ومن هنا عدَّ المعري عدم وجود هذه العلاقة ضرباً من الاعتباطية. فهو يتَّأمل في بيئته اللغوية ولا يجد مبرراً لما وُسِم به من كُنية، فلا صلة بين دلالة الكُنية وبين واقعه باعتباره كائناً اجتماعياً، باعتبارها دالاً هنا توهم بعلاقة أسرية ليست موجودة في الواقع. وتؤدّى به ملاحظة عدم التَّناسب بين الدال والدلول في هذه الحالة إلى بيان

ما يشوب نظام العلامات اللغوية من خلل وما دام لكل شيء في الحياة مغريًّا، فلا بد أن يكون لكل كلمة في الملفوظ معنىًّا. قال المعري في بعض تأملاته: «كُنْتُ وأنا ولد بابي العلاء، فكأنَّ علاءً مات وبقيت العلامات. لا أختار لرجل صدق ما ولد له أن يدعى أباً فلان». (المعري، ١٩٣٨: ٢٠٩)

وفي نفس السياق يقول في التزوميات:
من عشرة القوم إن كانوا ولد لهم أفلان ولم ينسِ ولا بلغا
كالسيف سمي قطاعاً وما ضربت به الأكف ولا في هامة ولغا

(المعري، ١٤٢١هـ ج ٢: ١٤٥)

وقال:

وأحمد سعاني كبيري وقلما فعلت سوى ما استحق به الذم
(م.ن: ج ٢: ٤١٦)

وقال:

دعيت أبا العلاء ذاك مين ولكن الصحيح أبوالنزلول
(م.ن: ج ٢: ٣٤٨)

ويقف أبوالعلاء موقف المتعجب من الخلل في نظام الدلالة في بعض الأعلام المشتقة فيقول: «إن الأسماء زُول، سُمِّيت المرأة خديجة وخلقها تميم وفاطمة ولم تحدث قط فطاماً». (المعري، ١٩٣٨: ٤٤٢) فهو يعبر عن استغرابه من انتفاء العلاقة أحياناً بين الدال والمدلول. ولعل هذا الموقف الرافض لما قد يشوب العلامة اللغوية من خلل هو الذي دعا أبوالعلاء إلى محاولة البحث عن معنى لعدد كبير من الكلمات والأعلام، فحاول الربط بين الدال ومعناه اللغوي الأول ولم يقف عند هذا الحد في بحثه، بل تجاوز ذلك إلى تجزئة الدال الصوتي رصدًا لعناصر المدلول واستقرائها في مقاطع، من ذلك قوله: «وَمَا التَّفَاحُ فَتْفَ وَآحُ وَالنَّفَ وَسُخَ الأَذْنُ وَالآحُ»: زعم بعض أهل اللغة أنه بياض البيض وهو طعام رديء وإن شئت كان الآح حكاية وجع. (المعري، ١٩٨٤: ٦٧٥) وكذلك قوله: «وَمَا السَّفَرُ جَلْ فَقْد حَمْلَتِهِ الْعَامَةُ عَلَى قَوْلَهُمْ: سَفَرْ جَلْ وَأَنَا أَتَأْوِلُهُ عَلَى مَعْنَى آخر وهو أن يقال: سفَرْ جَلْ وَالسَّفَرُ: الْحَيَّةُ». (م.ن: ٦٧٨)

إن ما نلاحظه هنا هو أن أبا العلاء يبدو صاحب نظرية تأصيلية ترجع كل علم إلى

أصل لغوي عربي غير أن عمله لم يخل أحياناً من تنسف إذ زيادة على إهمال عنصر العجمة في بعض الأعلام منهجاً، طوع فيه الدال ليفيد المعنى وضده فالعلم كالدال يؤول من منطلق التفاؤل، فيكون له معنى وقد يؤول من منطلق التشاوئم فيكون له معنى آخر ولكن المرجع في المدلولين يبقى دائماً المعنى الأول الذي أفاده الأصل اللغوي وهنا يتتدخل العامل النفسي في صنع الدلالة.

إن هذه الاعتباطية أو الخلل في نظام الدلالة يقابله أبو العلاء بعبثية في المعالجة، إذ قد ينطلق في تناول الظاهرة من معطيات ماورائية وهو أمر لا يستقيم والمنطلق العقلي الذي يسم منهجه عادةً.

يربط أبو العلاء قضية الدلالة بموقف المتطيّرين، فيسوق أمثلة يعتمد فيها المتطيّر - في موقفه التأويلي - على العلاقة بين الدال والمدلول وتصير الدلالة ذات بُعد نفسي واجتماعي. جاء في "رسالة الغفران" بعد الحديث عن ابن الرّومي وتطيّره أنه: «حکى عن امرأة من العرب أنها قالت: سَمِّاني أبی "غاضبة" وإنما تلك نار ذات غضبى، فالحمد لربى على ما قضى. وتزوجت من "بني جمرة" رجلاً أحرق وما أمرق، أى لم يكثر مرقه وكان اسمه "ثوربا" وإنما ذلك تراب، فشمتت به الأتراب وكان أبوه يدعى "جندة" فغضبت عنه بالجندي وما شمت رائحة مندل وكان اسم أمّه "سوّارة" فلم

(٤٧٩) تزل تساؤرنى في الخصام ولا تنفعني بعاصم.» (المعري، ٢٠٠٣: ٤٧٩)

وإذ حملت هذه المرأة الأعلام في أسرة الزوج على الطيرة وكذلك اسمها نجد غيرها من النساء قد تأولت على الفأل اسمها وكذلك الأعلام في أسرة الزوج فقالت: «لكن سَمِّاني أبی "صافية" فصفوت من كلّ قذى وتجنبت موقع الأذى وزوجني في بنى سعد بنت بكر، فبكر على السّعد وأنجز لى الوعد. واسم زوجي "محاسن" جزى الصالحة فقد حاسن وما لاسن واسم أبيه "وقاف" رعااه الله فقد وقف على خيره وأكثر لدى ميره واسم أمّه "راضية" رضيت أخلاقي ولم تخنج إلى طلاقى.» (م.ن: ٤٧٩)

والظاهر أنّ موضوع التطيّر أغري أبي العلاء ببعده اللغوي فتوسّع في مجاله الدلالي وبين مقاربة العرب بشأنه ولكن رفعاً لكلّ لبس ذكر موقفه منه وأكّد أنه ضرب من الظن والتّوّهم إذ قال: «وقد ذكرت رأى العرب في الطيرة والفال وأنّهم تارةً يحملونها على ما

يوجبه الإشتقاق وتارةً على ما يوجبه اللفظ المقارب وإنما هو ظنٌ وتوهم.» (المعري، ٦٩٤ م: ١٩٨٤)

ووفق هذا المنطق وقع تخريج المدلول في مدن الشام وقرابها وحصونها ومواقعها على عهد أبي العلاء.

النتائج

١. إنّ أبي العلاء المعري كان دقيقاً في استنباطه ولم يقع في فحّ الخلط بين مدلولى الأصيل والدخيل ولم يذكر في آثاره مصطلح "الدّخيل"، لأنّه انطلق من المقابلة بين الأعجمي والعربي أى إنّه اعتمد أكثر الألسنة تأثيراً في اللغة العربية، فكان التّعريب عنده منهجاً والمعرب نتيجة والأعجمي عنده مرادف لفظة الفارسي.

٢. نستنتج من خلال الملاحظات التي أوردها أبواللاء في نصّه المعجمي أنّه كان ذا معرفة أصيلة بهذه اللغة فهو يذكر أصل المعرب في لغته ويدلّ على اتقانه اللغة الفارسية وغيرها من اللغات. ولا يمكن لمن يقوم بهذه المهمة أن يكون جاهلاً باللغة التي يقترح منها ما يقابل الموارد العربية. ويشدّ أزر هذا المعتقد الجازم بما يوليه من عناية لما يطرأ على أصوات اللفظة في لغتها الأمّ من تغيير عند تعريفيها.

٣. إنّ جهل الأصل العربي بعض المداخل وعدم التأكّد من اللغة المقترضة مسألة كانت لها بصماتها وعلاماتها في المعالجة المعجمية العلائية وقد تجلّى ذلك في تعريف بعض الموارد، فقد ربط أبواللاء بين مظهرين أوّلهما تقريري بالسلب ويتعلّق بنفي الأصل العربي وثانيهما تبريري بالإثبات ويتصل بإقرار الاستعمال من لدن القُدامى مما يدعم شرعية اللفظ في الجريان على الألسنة.

٤. وإذا لم يتوفّر لأبي العلاء أن يرجع بعض المواد الدّخيلة إلى لغاتها الأصلية، فقد اعتمد المعطيات الصّرفية واتّخذ من الوزن وحرروف الزيادة مقاييساً به يحكم للمادة أو عليها بالانتماء إلى اللسان العربي أو لغيره من الألسن الأجنبية.

٥. هو يتعامل مع مسألة الدالّ والمدلول على أساس منطقي يعيد كلّ دالّ إلى معناه اللغويّ الذي أفاده في أصل وضعه. ولا تطرح القضية عنده في مستوى الألفاظ

العامّة، فإذا نادى المعنى في هذا المجال من بديهيّات القول وثانية اللّفظ والمعنى قائمة ما دام الأوّل ترجمان الثاني والمعبر عنه كالواصف له والنّاقل لمفهومه من واقع الأشياء إلى المتصوّرات الذهنية عبر الرّسالة اللغوية وإنما يطرح الحديث في العلاقة بين الدالّ والمدلول عندما يتعلّق الأمر خاصّة بأسماء الأعلام من الأشخاص ومدن ومواضع وغيرها.

المصادر والمراجع

- ابن جنى، أبوالفتح عثمان. (١٩٧٥م). *الخصائص*. تحقيق محمد على النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٤م). *لسان العرب*. اعداد وتصنيف يوسف خياط. بيروت: دار لسان العرب.
- أبو تمام، حبيب بن أوس. (١٩٨٤م). *ديوان أبي تمام*. شرح الخطيب التبريزى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أنيس، إبراهيم. (١٩٦٦م). *من أسرار اللغة*. القاهرة: الأنجلو المصرية.
- البانعى الحبّابى، فاطمة. (١٩٩٨م). *لغة أبي العلاء في رسالة الغفران*. القاهرة: دار المعارف.
- الجواليقى، أبومنصور. (١٩٨٤م). *المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم*. دمشق: دار القلم.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٩٠م). *الصحاح*. بيروت: دار العلم للملايين.
- الخطيب، عدنان. (١٩٦٧م). *المعجم العربي بين الماضي والحاضر*. القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٩م). *الكتاب*. تحقيق محمد عبد السلام هارون. بيروت: دار الكتاب العربي.
- شكيب أنصارى، محمود. (١٣٨٦ش). *فن الترجمة بين اللغتين العربية والفارسية*. اهواز: انتشارات دانشگاه شهید چمران.
- الفراهيدى، خليل بن أحمد. (١٩٨٠م). *كتاب العين*. تحقيق مهدي المخزومى و إبراهيم السامرائي. بغداد: وزارة الثقافة والاعلام العراقية.
- المعرى، أبوالعلاء. (١٩٣٨م). *الفصول والغايات*. تحقيق محمد حسن زناتى. القاهرة: دار المعارف.
- _____ (٢٠٠٣م). *رسالة الغفران*. تحقيق: محمد الإسكندراني. إنعام فوال. بيروت: دار الكتاب.
- _____ (١٤٢١ق). *اللّزوميات*. حققه و علق حواشيه و قدم له عمر الطباع. بيروت: شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام.
- _____ (١٩٣٦م). *عيث الوليد*. دمشق: المجمع العلمي العربي.

- ____ (١٩٤٤م). رسالة الملائكة. تحقيق محمد سليم الجندي. دمشق: مطبعة الترقى.
- ____ (١٩٥٧م). شرح ديوان ابن أبي حصينه. تحقيق محمد أسعد طلس. دمشق: المجمع العلمي العربي.
- ____ (١٩٦٥م) معجز أحمد. تحقيق عبدالمجيد دياب. القاهرة: دار المعارف.
- ____ (١٩٨٤م). رسالة الصاھل والشاجع. تحقيق عائشة عبدالرحمن(بنت الشاطئ). القاهرة: دار المعارف.
- نورالدين، حسن جعفر. (٢٠٠٦م). الدخيل في اللغة العربية. مجلة رسالة النجف. العدد ٦. صص ١١٨-١٣٧.